لم تعد حكراً على الموسرين

■ محمد احمد مداعس.

□ ،،، ما الذي يدعو الكثير من الآباء إلى إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة .. سؤال منطقي قد تنفع إجابته كمدخل لهذا التحقيق الذي سعينا من خلاله إلى تسليط الضوء على الاختلالات التي تعيق دور التعليم الأهلي في رفد العملية التعليمية وتفعيل إسهام المجتمع إلى جانب الدولة في نشر العلم والمعرفة وتسليح الأجيال بمشاعل النور والضياء والمستقبل الواعد.

بتساؤلنا الافتتاحي جاءت إجابات العديد من أولياء الأمور الذين التقينا بهم لتجمع على أن الحاجة دفعت بهم إلى إلحاق أبنائهم بمدارس أهلية.. والأسباب متنوعة لكن الجزء الأكبر أعاد رغبته في هذا الأمر رغم التكلفة المادية المرتفعة أحيانا إلى المناهج الإضافية التي لا توفرها المدارس الحكومية وتتوفر في المدارس الأهلية، وعلى سبيل المثال مناهج الحاسوب وإدخال مادة اللغة الانجليزية منذ الصفوف الأولى إضافة إلى اللغة الفرنسية في بعض تلك المدارس.

ومؤخراًمع ظاهرة الازدحام في المدارس الحكومية برزت حاجة العديد من أولياء الأمور إلى إلحاق أبنائهم بالمدارس الأهلية.. وكما يقول الأخ محمد زيد المتوكل الموظف في الجهاز المركزي للاحصاء وأب لاثنين من الطلاب: إن ذوي الدخول المحدودة أصبحوا يطمحون إلى الاستفادة من الخدمات المتميزة التي تقدمها المدارس الأهلية.. ومن بينها المناهج الإضافية والاهتمام بالطالب من النواحي النفسية والاجتماعية، وأضاف: لقد ألحقت أولادي بمدرسة أهلية لأني لمست فيهم جانباً من التفوق العلمي والتحصيل المتميز ولم أجد مانعاً في إلحاقهم بها رغم التكلفة التي بالكاد أستطيع توفيرها..

الوزارة: مستعدون!

تحقيق / وليد المشيرعي

المدارس الحكومية

وحول مقدرته على الاستمرار في تعليم أبنائه في مدرسة أهلية يقول الأخ محمد زيد المتوكل: في السنوات الماضية كان باستطاعتي تحمل هذه التكلفة لكنني هذا العام قوجئت بارتفاعها، وكما قيل لي أن الرسوم التي تعرض على المدرسة من عدة جهات أجبرت الادارة على زيادة الرسوم المقررة على الطلبة وهذا ما يدفعني إلى الدهشة والاستغراب، فالمطلوب هو دعم هذه المدارس لأن في ذلك دعماً للطلاب الذين يتلقون العلم فيها بدلاً من أن يشكلوا أعداداً إضافية في المدارس الحكومية..

أما أن يكون العكس فذلك مانستغرب له.. ونتمنى من الجهات المختصة إعادة النظر في هذه الرسوم ومراعاة ظروفنا فنحن بالكاد نتدبر الرسوم الحالية المقررة علينا.

تحفيز

يعتبر الاستاذ: نشوان أحمد علي البريمي مدير مدرسة الامتياز الأهلية بأمانة العاصمة : قضية التعليم الأهلي هامة لشريحة واسعة من أبناء الوطن وتمس مستقبل أجياله عموماً.

وقبل أن يتحدث حول الدور الحالي للتعليم الأهلي وما يقدمه لرفد العملية التربوية والتعليمية فضل أن يؤكد على أن التعليم هو حق لكل مواطن تتكفل به الدولة بحسب ما نصت عليه مواد الدستور.. وقال: على هذا الأساس فإن الدولة تقوم ببناء واستحداث المشاريع التعليمية في مختلف مناطق الوطن وتقوم بتمويل هذه المدارس بالكتاب المدرسي والكادر التعليمي ولكن في ظل الزيادة المتسارعة في أعداد السكان والامكانات المحدودة فإن هذه الجهود تظل غير قادرة على مواكبة الاحتياج المتزايد في البناء المدرسي وغير ذلك، وهنا برزت الحاجة إلى تفعيل مساهمة المجتمع المدني في العملية التعليمية كما هو حاصل في دول العالم بما فيها الغنية فكان التوجه لدى الدولة والحكومة بتشجيع قطاع التعليم الأهلي وتحفيز الاستثمار لرؤوس الأموال الوطنية للاتجاه نحو المشاركة في بناء المدارس الأهلية الأمر الذي اقتضى من الدولة استصدار قانون التعليم الأهلي الذي أقر قبل سنوات وهو القانون الذي تقدم بنوده ومواده على تقديم الدعم المادي وغير المادي للمدارس الأهلية وتشجيعها على الاستمرار وتحقيق ما عليها من واجبات إزاء الرسالة التربوية والتعليمية.. وفي الوقت نفسه تحصيل هامش من الربح المعقول الذي يشجع الآخرين على توظيف استثماراتهم في هذا المجال.

فوائد وإيجابيات

وحول الفوائد والايجابيات التي تعود من المدارس الأهلية يقول الأخ نشوان : إذا نظرنا إلى فوائد التعليم الأهلي والمدارس الأهلية في بلادنا فسنجد في المقام الأول ما يؤديه هذا القطاع من دور مهم في التخفيف عن كاهل الدولة وسحب جزء من الضغط الذي تعاني منه المدارس الحكومية وخصوصاً منها الواقعة في المناطق، حيث تعاني تلك المدارس من ظاهرة الازدحام الكبير في الفصول الدراسية وهي الظاهرة التي تقلق الكثير من التربويين وأولياء الأمور.

ولذلك فعندما تتوفر مدارس أهلية وبرسوم مناسبة فإن ذلك سيشجع الآباء وأولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بتلك المدارس بعد أن كانوا يمثلون عبئاً على استيعاب المدارس الحكومية.

وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر -التخفيف عن كاهل الدولة والمدارس الحكومية- هو أحد الجوانب الإيجابية الكثيرة التي ستترتب على إنعاش التعليم الأهلي لاشك أن في مقدمتها تقديم خدمة تعليمية متميزة تساهم في تحسين جودة التعليم وكذا ما يوفره من فرص عمل جديدة تستوعب الكوادر والأيدي العاملة اليمنية.

صورة مغلوطة

وفي هذه المناسبة أحب أن أؤكد على ضرورة تغيير تلك الصورة المغلوطة والشائعة لدى البعض من أن المدارس الأهلية هي مدارس لأبناء (المزلطين) والأثرياء فقط .. حيث وأن معظم الملتحقين بهذه المدارس هم من أبناء الأسر ذات الدخل المحدود والتي ترغب في تنمية وتوفير حصيلة معرفية متميزة لأبنائها.

وعلى سبيل المثال في هذه المدرسة ٨٠٪ من الطلبة هم من هذه الأسر، ولا أذيع سراً إن قلت أن بعضهم أيتام وفي كفالة أقاربهم محدودي الدخل أيضاً.. والسبب أننا في هذه المدرسة وكثير من المدارس الأهلية الأخرى لا نبالغ في الرسوم (٢٠-٣٠ ألف ريال لكل طالب سنوياً) وهذا لا يمنع وجود مدارس أخرى ذات رسوم باهظة لأسباب عائدة لها وتخصها هي.

نقابة المدارس الأهلية

وحول نقابة المدارس الأهلية التي بدأت تتشكل مؤخراً وماهية الدور الذي يمكن أن تقوم به في المجال التعليمي عموماً يقول الأخ نشوان البريمي: فكرة هذه النقابة تقوم على تأسيس نقابات للمدارس الأهلية في كل مديرية على حدة من مديريات أمانة العاصمة والتي تشمل على مانسبته ٧٠٪ من المدارس الأهلية القائمة في اليمن.

وكخطوة أولى قمنا بتأسيس نقابة المدارس الأهلية بمديرية شعوب والخطوات قائمة لتأسيس النقابات الأخرى في بقية المديريات. وبالنسبة لأهداف هذه النقابة استطيع القول أنه وتماشياً مع ما تهدف إليه السياسة التعليمية في بلادنا وما تضمنته من متطلبات السياسة في التعليم الحكومي والأهلي وما نلحظه ونلمسه من أهمية من متطلبات السياسة في التعليم الحكومي والأهلي وما قد يعتريه من معوقات واشكالات تعيق إبداعه وتقديمه للأفضل ومنعاً لهذه المعوقات فإن هذه النقابة تهدف إلى إبراز دور التعليم الأهلي المتميز في أداء رسالة التعليم بأحدث الوسائل وتماشياً مع التطور العلمي الملحوظ من خلال إيجاد كوادر كفؤة -إدارة ذات خبرة- ووسائل تعليمية متميزة.

إضافة إلى المساعدة في تغيير سلوك الطلاب نحو الأهداف التربوية المنشودة وغرس قيم أخلاقية نبيلة تتماشى ودينا الحنيف، على أن التركيز في أهداف النقابة سيكون على تذليل الصعاب التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة من خلال التواصل مع الجهات الحكومية.

وذلك إلى جانب تقوية العلاقات بين المدارس الأهلية في المنطقة وربط علاقات فيما بينها والمدارس الحكومية والجهات المختصة من خلال التواصل المستمر مع الجهات المسؤولة، كما ستكون هناك مشاركة للنقابة في تأهيل المعلم من خلال الدورات التربوية للمعلم.

وسنعمل أيضاً على نشر الوعي التربوي بين الطلاب والمدرسين وأولياء أمورهم والجهات المختصة وكذلك الوعي الصحي والبيئي من خلال (النشرات- الجماعات - ندوات نقاشية).

صعوبات ... رسوم

وحول الصعوبات والأسباب المؤدية إلى زيادة الرسوم بما لايتوافق مع إمكانيات أولياء الأمور يقول الاستاذ نشوان: نحن في قطاع التعليم الأهلي -كما قلت لك- مقتنعون أننا نستثمر أموالنا وفي الوقت نفسه نخدم الوطن ورسالة المعرفة كما نخفف عبئاً عن كاهل الدولة وليس لنا مطالب غير الالتزام بقانون التعليم الأهلي، والمقصود هو روح القانون الذي وجد لتشجيع المدارس الأهلية وكذلك نصوصه التي أكدت على تقديم مختلف أوجه الدعم المادي وغير المادي من قبل الدولة.

لكننا وللأسف الشديد بدأنا نلاحظ ومنذ فترة أن العديد من الجهات المختصة تتعامل معنا كشركات ربحية وتجارية فتنهال علينا المطالب والرسوم من العديد من هذه الجهات مما يدفعنا بالتالي إلى إضافة هذه الزيادات في النفقات على كاهل الطالب وولي أمره.. وبدلاً من تخفيض الرسوم مثلاً عن ٢٠ ألف ريال للطالب فإنها ترتفع إلى أكثر من ذلك عاماً بعد عام.. الأمر الذي يدفع ببعض أولياء الأمور إلى سحب أولادهم من المدارس الأهلية وإعادتهم كعبء جديد على كاهل الدولة في المدارس التابعة لها.. ولعل هذا ما يتناقض مع المنطق والتفكير غير المسؤول من قبل أولئك الموظفين الذين لا يدركون أهمية المدارس الأهلية وأن واجبهم هو خدمة الدولة والوطن والتخفيف عن كاهل المدارس الحكومية.

وهناك شيء آخر أود التنبيه إليه فنحن نتمنى أن تقوم الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم بدعم المدارس الأهلية من خلال الرقابة والتقييم المستمر والموضوعي لواقع الأداء في هذه المدارس وما يتم تقديمه فيها من أفكار لأبنائنا والنشء الجديد.. لكن الملاحظ أن الذي يحصل هو تساوي المدارس الأهلية المتميزة مع غيرها المليئة بالسلبيات والتي لا يتوفر فيها حتى البناء المدرسي المتعارف عليه.. فالمهم لدى بعض القائمين بمسؤوليات الرقابة الحكومية على المدارس الأهلية هو تسديد ما عليها من رسوم دون الالتفات إلى أي جانب آخر،، و«من يدفع ما عليه من رسوم لديه أفضل مدرسة» وهذا المنطق بطبيعة الحال يمثل محور إحباط للجميع ويؤدي لإفراز المزيد من السلبيات على العملية التعليمية بمجملها..

وذلك هو ما يدعونا إلى توجيه هذا النداء عبر صحيفة الثورة الغراء لتدارك هذه المسألة واتخاذ اللازم من الاجراءات واللوائح الكفيلة بمعالجة كل الاختلالات التي تهدد مسيرة التعليم الأهلي والعملية التعليمية عموماً..

رافد للتنمية والمعرفة

وفي هذه المسألة عن دور القطاع التعليمي الأهلي تتحدث الاستاذة فاطمة الحمزي مديرة مدرسة الامجاد فتقول:

- التعليم الأهلي وصل الى مستوى متقدم وفاعل في مختلف دول العالم والدول العربية خصوصاً، حيث يتم التعامل معه باحترام من واقع اهميته الاجتماعية والاقتصادية ولكونه يمثل رافدا كبيرا للتنمية ونشر العلم والمعرفة .. ولكن في بلادنا للأسف الشديد لا يزال البعض في الجهات المختصة والإعلام يتعامل مع المدارس الأهلية من كونها رفاهية ويتجاهل دور هذا القطاع، بل يلجأ الى وضع العراقيل في طريق تطويره وتنمية مساهمته وتفعيل دوره .. وهذا ما نتمنى أن يتغير خصوصا وأن القطاع الخاص والاستثماري في اليمن أصبح موضع اهتمام من الدولة والحكومة .. ولا بد أن يترجم هذا الأمر على أرض الواقع المعاش وبما يكفل للوطن المزيد من التقدم والرخاء على مختلف الأصعدة .. وأحب الإشارة هنا الى أن المدارس الأهلية أصبحت تخدم قطاعا واسعا من المجتمع ليس من الأغنياء وحسب ولكن من ذوي الدخل المحدود والفقراء الذين يقتطعون من قوتهم لتعليم أولادهم في المدارس الأهلية .. وكمثل على ذلك في هذه المدرسة ٦٠٪ من الطلاب هم من أسر محدودة الدخل والكادحة أيضاً.

وتستطرد الاستاذة فاطمة الحمزي:

التعليم هو من الحقوق الأساسية للمواطن ولا بد للدولة أن تعمل كل ما بوسعها لدعم أوجه الاسهام المجتمعي في توفير فرص التعليم خاصة وأن الإمكانيات الحالية والزيادة السكانية المتسارعة لا تسمح للدولة باستيعاب كل من هُم في سن التعليم.

وفي اعتقادي أن الدعم الممكن تقديمه حاليا هو معنوي أكثر منه مادي وذلك من خلال التفهم من قبل الجهات المختصة لقدسية الرسالة التي تقدمها المدارس الأهلية مثلها مثل الحكومية، فالطالب في الأولى هو مواطن يمني كزميله في المدارس الحكومية والفارق أن الطالب في المدارس الأهلية لا يكلف الدولة شيئا.

وإذا تحقق هذا الوعي فهذه خطوة أولى لحل جميع المشكلات التي تعيق تطوير المدارس الأهلية.

عوائق وصعوبات

وتجمل الاستاذة فاطمة هذه العوائق بقولها:

المشكلة الأساسية التي تواجهنا كمدرسة أهلية هي تعدد الجهات وازدواجية الاشراف على المدارس وغيرها من المدارس .. وهي جميعها جهات تقوم بتحصيل رسوم منها ماهو سيادي وبعضها يبعث الدهشة، فعندما يأتيني مفتش البلدية وغيره من التأمينات والمعاشات وآخر من التدريب المهني وغيره وغيره.

هذا الأمر مزعج بحد ذاته على اعتبار أن الجهة الوحيدة المختصة بهذا الأمر هي إدارة التعليم الأهلي والمنطقة التعليمية التي تصدر الترخيص باعتماد المدرسة.

الشيء الآخر هو عدم وجود إشراف فعلي من قبل الجهات المختصة لمستوى المدارس الأهلية والحاصل

مستثمرون :

□ نسعى لخدمة الطالب وتخفيف العبء على الدولة

□ الدعم المطلوب هو في الرقابة المسؤولة على أعمالنا.. وتعدد الجهات المختصة يربكنا

□ أولياء الأمور: ظروفنا صعبة ونستغرب زيادة الرسوم